

# العثمانيون في أوروبا\*

## (بول كولز)

### مراجعة حاتم الطحاوي

يقدم المؤلف تقديره الكبير للدولة العثمانية منذ السطور الأولى لمقدمة الكتاب، فيذكر أن العثمانيين عملوا على مسرحين حربيين في غاية الاتساع هما: منطقة شرق الدانوب، والبلقان وأوروبا والبحر الأسود، وحوض البحر المتوسط من ناحية أخرى، كما يشير إلى أن الهدف الأول من كتابه هو دراسة تاريخ المواجهة (تاريخ الحدود Frontier History) وحصر النتائج المترتبة على ذلك بشكل واسع.

يتناول المؤلف في الفصل الأول الظروف التاريخية لظهور العثمانيين، بدايةً من انطلاق هجرات الشعوب التركية المغولية من السهوب الأوراسية نحو منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي عشر الميلادي، ويذكر أن الحضارة الإسلامية العريقة قد برهنت على قدرتها الفائقة في استيعاب وامتصاص تلك العناصر المقحمة عليها، على الرغم من تأثيرهم السلبي الذي ساعد على اختلال العلاقات التقليدية في المجتمعات الإسلامية. وينوه المؤلف بالدور العسكري للمهاجرين الأتراك في العالم الإسلامي، فيذكر أن الاضطرابات السياسية والعسكرية في الدولة الإسلامية يمكن تشبيهها بمذراة هائلة تمتص المقاتلين من مناطق السهوب الآسيوية لتقذف بهم في قلب العالم الإسلامي وتدفع الفائض منهم نحو الحدود.

---

\* بول كولز، العثمانيون في أوروبا، ترجمة عبد الرحمن الشيخ، القاهرة، 1993م.

ويتناول المؤلف بروز إمارة طغرل عثمان في الطرف الشمالي الغربي للأناضول في منتصف القرن الثالث عشر وخروجها على سلطة سلاجقة الروم، وموقعها الجغرافي الذي جعلها بعيدة عن هجمات المغول ثم محاولاتها التدريجية الناجحة للاستيلاء على الأراضي المجاورة التابعة للإمبراطورية البيزنطية.

ولايفوت المؤلف التذكير بأن الفصل الأول في ترويض العشيرة العثمانية، وفي إيجاد دولة أكثر استقراراً يرجع للسلطانين، أورخان (1326 - 1362) ومراد الأول (1362 - 1389)، وبفضل استيلائهم على المدن الكبرى مثل بروسه ونيقية ونيقوميديا، ثم أدريانوبل (أدرنه) في الجانب الأوروبي.

ويؤكد المؤلف على أن تشجيع العثمانيين لممثلي المذهب السني ضد أصحاب البدع وعناصر الدراويش كان له نتيجتان هامتان، فقد أدى بالضرورة إلى التأكيد النسبي على التسامح الديني مع الرعايا المسيحيين مما ساهم في انحسار الاعتراضات والثورات التي قام بها الفلاحون المسيحيون الأرثوذكس في آسيا الصغرى والبلقان ضد الحكم العثماني. كما ساعد هذا على قيام أهل السنة بإنشاء مدارس المساجد التي أمكن اعتبارها بمثابة مصانع للعلماء، الذين برعوا في علوم العقيدة والشريعة.

ويذكر المؤلف لأورخان ومراد الأول دورهم الهام في تغيير العقيدة العسكرية العثمانية، بالانتقال من الاعتماد على فصائل البدو الفرسان وتسليحهم الخفيف الذي يناسب طبيعة السهول، إلى إعادة ترتيبهم حسب أنصبتهم من الإقطاع والتيمار والألقاب، وحقق هذا الإصلاح العسكري هدفين في غاية الأهمية، إذ ربط الفرسان بالسلطان برباط لافكك منه، وقام بفتح شهيتهم لمزيد من الفتوحات.

وبعد أن يذكر المؤلف أن السلطان أورخان هو أول من عبر بالشعب العثماني إلى أوروبا في العام 1350م، وأخذ في غزو بعض المناطق الأوروبية مستغلاً حالة الضعف البيزنطي، فإنه يعود لتناول الأحوال السياسية والعسكرية

والاجتماعية لأراضي شرق أوروبا قبيل عبور العثمانيين.

ويذكر أحوال مملكة الصرب القديمة التي كانت تابعة لبيزنطة، مع التنويه بأن تدهور الأوضاع البيزنطية في القرن الثالث عشر سمح بإعادة تكوين مملكة صربيا الجديدة، التي توسعت تحت حكم ستيفن دوشان (1331 - 1355) الذي اتخذ لقب «قيصر الصرب والإغريق»، وأرسى دعائم نظامه السياسي والديني على النسق البيزنطي، وكانت مملكته مؤهلة للوقوف كدرع أوروبي في وجه التوسع العثماني، إلا أن العثمانيين وبعد وفاة دوشان - نجحوا في سحق الصرب عند نهر Maritza في العام 1371م ويذكر المؤلف أن العثمانيين قدموا خدمة جليلة لبيزنطة بانتصارهم على مملكة الصرب التي كانت تعد نفسها للاستيلاء على القسطنطينية، والاستحواذ على التراث البيزنطي، وهو تحليل جدير بالتأمل. كما ينوه المؤلف بانتصار العثمانيين على المجريين في معركة كوسوفو Kosovo الثانية 1448م، وحصار القسطنطينية وإسقاطها (1451 - 1453)، وهو الأمر الذي حقق للعثمانيين هيمنة على مضائق البحر الأسود، علاوة على الأهمية التجارية الكبيرة للقسطنطينية بوصفها مستودعاً ضخماً للمواد الغذائية، والقوى العاملة ممثلة في العبيد، كذلك بإرساء محمد الفاتح لدعائم الدولة العثمانية التي تحولت إلى واحدة من أعظم إمبراطوريات التاريخ التي التحمت فيها عناصر القوة وجمال الفنون.

وفي الفصل الثاني يحاول المؤلف تتبع القوى الاجتماعية العثمانية من حيث تكويناتها الأساسية وتفاعلاتها ويرصد تحلق المجتمع العثماني حول مؤسسة السلطنة، التي اعتمدت على ثلاث دعائم أساسية، دارت حول السلطان كقائد عسكري، ومشرع، بالإضافة إلى وظيفته الدينية كخليفة للمسلمين.

كما يفيض المؤلف في تبيان أهمية علماء الدين السنة وتأييدهم لسلطين آل عثمان، مما جعلهم يمثلون قمة الهرم التشريعي والديني وأضفى عليهم وضعية دينية ساهمت في تقوية مركزهم، ولا يفوت المؤلف تتبع انصواء سكان المدن والجيش العثماني في روابط مهنية وحرفية، تعد بمثابة تنظيمات

دينية إسلامية، وسريعة الاستجابة والطاعة للسلطين العثمانيين. كما يذكر أن قانون نامه الذي أعلنه محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية قد قام بتقنين تأسيس مجلس الشورى المركزي، تبعاً لتوجيهات القرآن الكريم بضرورة الشورى، والذي جرى تدعيمه في عهد السلطان سليمان القانوني.

كذلك يشير المؤلف للأربعة الكبار في الدولة العثمانية وهم الوزير الأول (الصدر الأعظم)، وقاضي العسكر أو نائب الأحكام، والدفتردار وهو بمثابة وزير المالية، والنشجي وهو بمثابة وزير للدولة، لكنه يلحق ذلك بقوله أنهم كانوا أربعة لما لهذا الرقم من دلالة صوفية. ونحن لا نستطيع أن نوافقه على ذلك بسبب عدم وجود أية دلالة صوفية لهذا الرقم.

ويؤكد المؤلف على أن العثمانيين لم يستخدموا القوة لإجبار السكان المسيحيين على التحول للإسلام، ويذكر الفارق بين المسلمين والأوروبيين في نظرتهم للرق، حيث إن الإسلام (كان) يقر الرق، ويذكر الرقيق الذين انتظموا في خدمة المجتمع العثماني عبر توليهم قيادة الجيوش وحكم الولايات، ووظائف الإدارة العثمانية، وينوه المؤلف بأن هؤلاء الرقيق قبلوا الإسلام نتيجة ضغط الظروف الاجتماعية.

وبعد أن يذكر المؤلف حالة التسامح بين المسلمين والمسيحيين بالدولة العثمانية في القرن الخامس عشر الميلادي يرى أن القرن التالي مباشرة شهد جنوحاً حاداً عن التسامح الديني واتساع الأفق بسبب حركات السلفية والتعصب، مثال ذلك انفجار ثورة الشيعة في شرق الأناضول عام 1514م، والثورة الدينية التي فجرها مارتن لوثر في ألمانيا وشمال غربي أوروبا بعد العام 1517م.

وعلى الرغم من اعتناق العثمانيين مذهب أهل السنة، والاحتفاء بعلمائهم، فقد استمرت علاقتهم الوطيدة مع الدراويش وأصحاب الطرق الصوفية، الذين أسهم حماسهم الديني بدور كبير في مرحلة التوسع العثماني الأول. هكذا كانت السياسة الثابتة للسلطين العثمانيين في القرن السادس عشر

هي مواجهة الهرطقة والبدع التي لا يوافق عليها علماء السنة، ولكن دون محاولة انتزاعها من جذورها تماماً. لأن طرق الدراويش (يصفهم المؤلف بالهرطقة) كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية، بحيث كانت مهاجمتها لها أمراً صعباً.

وتناول المؤلف في الفصل الثالث الحروب العثمانية الأوروبية 1520 - 1581، وجاء اختياره للعام 1520 كبداية نظراً لاحتفائه بسليمان القانوني، أما تركيزه على العام 1581 فجاء لأن العثمانيين توجهوا - قبيل ذلك بوقت قصير - شرقاً للقيام بهجمات ضد المسلمين الشيعة. ويفيض المؤلف في هذا الفصل في الحديث عن السلب والنهب «كصفة عثمانية»، ويرجع في تفسيره لذلك إلى الظهور الأول للعثمانيين في التاريخ كمحاربين متنقلين ساروا من نصر إلى نصر بفضل تكريس أنفسهم للغزو بشكل صارم، ويستشهد على ذلك بما ذكره جيبون من أن البحث الدائب عن أعداء جدد، ورعايا جدد كان أسلوب حياة، ومبدأ أثر فيما أصبح فيما بعد مجتمعا معقداً، وساهم في صياغة تكوينه، فقد كان هذا الأسلوب مبدأ ثابتاً، وليس سياسة تتغير بتغير الظروف. ومن الجلي أننا نختلف مع هذه النظرة «الأوروبية» للمؤلف، وذلك بسبب اقتطاعه لما أسماه عمليات السلب والنهب والقرصنة من سياق الموقف التاريخي، فقد جرت أفعال وتصرفات العثمانيين في إطار ما أمكنهم فهمه حول حركة الجهاد في الإسلام، وبالتالي كانت فتوحاتهم وغزواتهم (وما ترتب عليها) تصب بشكل مباشر في هذا المفهوم.

ويتناول المؤلف الصراع العثماني الأوروبي في منطقة شرق أوروبا، وسحقهم المجرين في معركة موهاكس Mohacs 1526م وتبعية دولة المجر ودفعها الضرائب للعثمانيين، ومحاولات سليمان القانوني الفاشلة لاقتحام مدينة فيينا، وعلاقاته مع فرديناند ملك النمسا. وينوه المؤلف بالتسامح الديني الذي مارسه الفاتحون العثمانيون بالمقارنة مع القوى المسيحية الأوروبية ويذكر بأن هذه السياسة قد قوّت من موقف العثمانيين على المدى القريب، ذلك أن الانتشار السريع للبروتستانتية في الأراضي المجرية الخاضعة للعثمانيين، جعل

من غير المحتمل أن يهب النبلاء الذين تحولوا للبروتستانتية لمساعدة الهابسبورج الكاثوليك.

كما يؤكد المؤلف أن انتصارات العثمانيين في أوروبا القرن السادس عشر أدت إلى تعميق هوة الخلافات الدينية بين الأوروبيين الشرقيين، فقد أصيبت الكاثوليكية المجرية بضربة قاضية حيث قتل في معركة موهاكس 1526م سبعة أساقفة من أصل ستة عشر أسقفاً في مملكة المجر كلها وهو الأمر الذي قام البروتستانت باستغلاله، كما استغلوا التسامح الديني في رحاب العثمانيين الذين اعتبروا المبشرين البروتستانت أخواناً تجمعهم بهم عقيدة تحطيم الأوثان Iconoclast والحقيقة أننا لا نعلم مقدار دقة هذا الكلام، إلا أنه يمكن القول أنها معلومات جديدة جديرة بالتأمل، وإن كنا نظن أن ذلك قد تم في إطار سياسة العثمانيين الرامية إلى بث روح الفرقة والخلاف في أوساط أعدائهم الأوروبيين.

ويعرج المؤلف على الحروب العثمانية في البحر المتوسط، فيذكر أن قوة العثمانيين البحرية اعتمدت على موارد القسطنطينية، وعلى سواحل الشام ومصر، ويذكر عدة مواجهات بحرية بين الأسطول العثماني والأساطيل الأوروبية، وسقوط رودس في يد العثمانيين 1522، كذلك يتعرض لجهود الجنوي أندريا دوربي والمسلم خير الدين بارباروسا حاكم الجزائر في مساعدة المعسكرين الأوروبي والعثماني، ولانتصارات العثمانيين في خيوس 1566، وقبرص 1570، ثم هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانتو البحرية 1571م. أمام الأسطول الأوروبي.

ويعد الفصل الرابع «الأثر العثماني» أهم فصول الكتاب، حيث يناقش المؤلف بداخله عدة قضايا هامة، من ذلك ما يثار حول مسؤولية الوجود العثماني عن تطور أوروبا بشكل كبير، ويذكر أن تحكم العثمانيين في عمليات تدفق تجارة السلع والبضائع الشرقية، وخاصة تجارة التوابل والبحار، وكذلك سيطرتهم على الطرق التجارية الرئيسية التي تمر منها التجارة الشرقية إلى موانئ الشرق الأدنى، قد أدى في النهاية إلى تنامي التوجه الأوروبي نحو

الاتجاه للبحث عن طرق بديلة للتجارة الشرقية، وهو التوجه الذي بدأ في القرن الخامس عشر باكتشافهم سواحل إفريقيا الغربية ومن ثم اندفاع البرتغاليين نحو الهند والجزر الشرقية، واستعمار إسبانيا للعالم الجديد.

ثم يعود المؤلف لتقضى المقولة السابقة التي اتفق عليها مؤرخو العلاقات العثمانية الأوروبية فيذكر أن المحاولات الأوروبية لاكتشاف طرق جديدة نحو الأسواق الشرقية قد بدأت مبكراً، فقد أبحر هنري الملاح حول إفريقيا قبل استيلاء العثمانيين على القسطنطينية 1453م، ووصل فاسكودي جاما إلى ساحل المالابار في الهند، وقام الفونسو البوكيرك بنشر شبكة المحطات التجارية القوية في الشرق الأقصى والمحيط الهندي قبل استيلاء العثمانيين على المراكز التجارية في الشام ومصر.

ويعود المؤلف للتأكيد على أنه، وحتى وفاة الملك عمانويل الأول 1521 Manuel I م، كان البرتغاليون قد انطلقوا من قواعدهم في شرق إفريقيا وآسيا وفق سياسة مدروسة حققت - في المدى القريب - نجاحاً كبيراً في الحد من السيطرة الإسلامية على الأسواق الشرقية، حتى أن أحد المؤرخين البرتغاليين ذكر بفرح كبير «لقد حوَّصر محمد، ولا يمكنه أن يتقدم أو ينسحب أكثر مما فعل.....» وسوف يجري تحطيمه، ولا خيار له سوى ذلك».

وبعد أن يقوم المؤلف باستعراض شامل لمحاولات البرتغاليين الالتفاف حول الطرق التجارية التي يسيطر عليها العثمانيون، يذكر - في سابقة جديدة حسبنا نعلم - أن هذه المحاولات البرتغالية المستمرة، ودأب البرتغاليين على محاولة خنق التجارة والاقتصاد العثماني، هي التي أدت بالعثمانيين إلى الوصول إلى قلب أوروبا ونهر الدانوب. كما يتطرق المؤلف إلى التأثيرات العثمانية على أوروبا، فيذكر أن وجود الجيوش العثمانية في وسط أوروبا، ووصولها إلى أسوار فيينا قد ساهم في إزالة الحدود الثقافية بين العثمانيين وأوروبا.

ويشير المؤلف لأحوال شعوب وسط أوروبا (البلقان والدانوب) تحت

السيطرة العثمانية، فيذكر أن أحوال تلك الشعوب الأوروبية قد اختلفت حسب الظروف والأوضاع المحلية، فقد سمح العثمانيون لمناطق بنوع من الحكم الذاتي مع دفع ضريبة الخضوع، أو تقديم خدمات بعينها نظراً لبعدها ووجودها في الأطراف، وبالتالي لم تخضع للحكم العثماني المباشر، أبرز مثال على ذلك جمهورية راجوزه Ragusa (دبروفنيك الحالية)، حيث أدى الفتح العثماني للبوسنة 1463م، والهرسك 1482م إلى تقليص مساحة راجوزه، ومن ثم اعتمادها المطلق على رضا السلطان العثماني مقابل دفع مبلغ 12,500 من الدوكات بشكل سنوي.

ويبرز اهتمام المؤلف بالجوانب الاقتصادية حين يلحظ وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى ترحيب فلاحي البلقان وأواسط المجر بالعثمانيين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، بل وتقديم المساعدة لهم، ويفسر المؤلف ذلك بأن النظام الإقطاعي العثماني كان أكثر بساطة ويسراً، وأقل انضباطاً بالنسبة للإقطاع الأوروبي، حيث قام السادة الإقطاعيون والنبلاء في صربيا والبوسنة وكرواتيا بالعديد من الممارسات القاسية والوحشية ضد فلاحي البلغار ووسط المجر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وعلى الصعيد السياسي يذكر المؤلف أن هجمات العثمانيين المتتالية في عهد السلطان سليمان القانوني قد أسهمت في تفسخ أسرة الهابسبورج، وانقسامها إلى فرعين، ويعزو المؤلف إلى سليمان القانوني دوره غير المباشر في تطور إمبراطورية النمسا التي لعبت - فيما بعد - دوراً خطيراً في التاريخ الأوروبي الحديث.

ويتعرض الفصل الرابع أيضاً للتأثير العثماني على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدن التجارية الإيطالية (جنوا - البندقية)، فيذكر أن الضغط العثماني على شرق أوروبا واستيلائهم على الممتلكات والمحطات التجارية الخاضعة لسيطرة جنوا والبندقية قد ساهم في إعادة صياغة تاريخهما، فعلى الصعيد الجنوبي توجهت المدينة بنشاطها التجاري نحو الغرب للعمل في الميدان الإسباني والبرتغالي، كذلك ساهم التأثير العثماني أيضاً في سقوط



الطبقة الوسطى في مجتمعي جنوا والبندقية، فضلاً عن حدوث تغيير اجتماعي واقتصادي كبير في البندقية.

ويعرج المؤلف على الرؤية اللوثرية للعثمانيين، معتمداً على كتاب مارتن لوثر «عظات عن الحرب 1529»، الذي ذكر الاجتياحات العثمانية بوصفها تعبيراً عن السخط الذي «أنزله الرب بالشعوب المسيحية المتقاعسة» ورأى في العثمانيين تطبيقاً لنبوء حزقيال، وبالإضافة إلى ذلك تطرق المؤلف لبعض ردود الأفعال الحماسية والعاطفية من جانب بعض المؤلفين ورجال الدين الذين أعادوا للأذهان روح الحرب الصليبية بوصفهم العثمانيين بكل صفات ومثالب الكفار، كما يركز المؤلف على «أمنيات» مارتن لوثر والقساوسة البروتستانت في استمرار الصراع العثماني مع أوروبا الكاثوليكية، حيث لاحظ أن أدبياتهم ذكرت أن الصراع بينهما ما هو إلا معركة بين طرفي شيطان واحد، وأن من مصلحة المسيحية ألا يتنصر أحدهما على الآخر.

ويحسب للمؤلف ذكره أن معاملة العثمانيين للشعوب الأوروبية قد ساهمت في تطور فكرة التسامح الديني في أوروبا، عبر مقارناته بين ما تعرض له المسلمون في الأندلس، وما تمتعت به شعوب شرق ووسط أوروبا في ظل الدولة العثمانية، كما يشير إلى أن خروج المسلمين من إسبانيا كان عملاً كنسياً، لم يلق ترحيباً من الإسبان، ويسوق لذلك أدلة دامغة منها أن الحكومة الإسبانية اضطرت في كثير من الأحيان لجلب جنود من ألمانيا والنمسا لقمع ثورات المسلمين في إسبانيا، بسبب رفض ملاك الأراضي الإسبان التعاون معها في هذا الصدد، كما يقوم المؤلف بالتركيز على الجهود الإعلامية الكنسية التي ساهمت في تشويه الدعوة والمبادئ الإسلامية بطريقة كاذبة.

ويبدي المؤلف في الفصل الخامس اهتمامه الكبير بدراسة التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في سياق العلاقات الأوروبية العثمانية، والأوروبية - الأوروبية، فيذكر أن استغراق القوى الأوروبية في صراعات بين الأسرات الحاكمة من ناحية، وصراعات دينية من ناحية أخرى

في النصف الأول من القرن السادس عشر، قد ساهم في نجاح العثمانيين. ثم يتابع الظروف السياسية الأوروبية فيذكر أن تمكن الأوروبيين من إيقاف المد العثماني وإحراز بعض النجاح في منتصف القرن السادس عشر أحدث نوعاً من التوازن الاستراتيجي بين العثمانيين وأسرة الهابسبورج في منطقة الدانوب، كما أن سلام أوغسبورج 1555م قد أوقف الصراع الديني المرير في الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

ويذكر المؤلف أن العقد الثاني من القرن السابع عشر، شهد عودة الخلافات السياسية والدينية في ألمانيا وأوروبا الوسطى وبلغت ذروة هذه الخلافات في العام 1618م الذي شهد بداية حرب الثلاثين عاماً ويلاحظ على المؤلف تذكيره الدائم بأن الانتصارات الكبيرة للعثمانيين في أوائل القرن السادس عشر إنما هي نتيجة لتناحر أوروبا واستغراقها في صراعات بين الأسرات الحاكمة. كذلك الصراع الذي حدث بين أسرة الهابسبورج وأسرة فالوا الملكية الفرنسية، والصراع بين البروتستانتية والكاثوليكية، لكنه يعود ليفسر عدم استغلال العثمانيين للضعف الأوروبي إبان حرب الثلاثين عاماً بالمشاكل الداخلية التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من تركيز المؤلف على العوامل الاجتماعية في تفسير الأحداث، وذكره أن دور البطل الفرد في صنع الظاهرة التاريخية قد تم تجاوزه، فإنه يعود ليذكر بأن العامل الفردي هو الذي يفسر لنا الكثير من مظاهر التاريخ العثماني، ويستشهد على ذلك بدور السلطان سليمان القانوني في تثبيت أركان الإمبراطورية العثمانية في الداخل والخارج، على عكس السلاطين الضعاف الذين جاءوا بعده وغلبت عليهم أهواؤهم، ولم يتمتعوا بمقدرته الإدارية والقانونية والحربية.

ويعود المؤلف للمقارنة بين الأوضاع العثمانية الداخلية والأوضاع الأوروبية، فيذكر أن نمو البيروقراطية الإدارية في أوروبا قد حال بين غلبة الأهواء على الحكام الأوروبيين الذين كانت تعوزهم الخبرة، ثم يستدرك ليذكر أن الدولة العثمانية كانت تمتلك أجهزة حكم قوية، لكنها اعتمدت تماماً

على الرقيق الخاص بالسلطان، وهو ما جعل القرار النهائي في يد السلطان وحده، ومرة أخرى تعود كفاءة السلطان العثماني لتكون هي الفيصل في النهاية.

ويتعرض المؤلف في هذا الفصل أيضاً للفكر السياسي الإصلاحي في الدولة العثمانية منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي، ويقارنه بالفكر السياسي الأوروبي، فيذكر أن المفكرين العثمانيين قد رصدوا الإشارات التي دلت على اهتزاز الأفكار التي قامت عليها الدولة، وهو الأمر الذي أدركه مبكراً القاضي الشهير خوجه بك، الذي كتب للسلطان مراد مذكرة يفسر بها التدهور الحاصل بالدولة نتيجة التخلي عن الكتاب والسنة، ويطلبه في نفس المذكرة بالعودة إلى نهج الإسلام الصحيح.

ويتوقف المترجم أمام سوء الفهم الذي اعترى المؤلف كولز نتيجة مطالب القاضي خوجه بك، حيث اعتبرها الأخير دعوة لعدم التجديد. وقام المترجم بإيضاح أن الدعوات السلفية الإسلامية هي أيضاً دعوات تجديد، ومحاولة للنهل من الأصول الأولى من أجل تجديد الواقع المعاش. كما يشير المؤلف إلى قيام السلطان مراد الرابع (1623 - 1640) بحركة إصلاح هامة، لكن وفاته المبكرة ساهمت في إيقاف العمل بها فيما بعد.

ويتطرق المؤلف لمحاولة تفسير جمود وتوقف الطبقة العثمانية الحاكمة في القرن السابع عشر، فيذكر أن الانتصارات المذهلة والواسعة التي حققتها الجيوش العثمانية في القرن السابق (السادس عشر) كانت مبهرة لأصحابها لدرجة جعلتهم يتوقفون عن تطوير أساليبهم الفكرية والإدارية والحربية، لسبب بسيط هو ارتباط تلك الأفكار بالانتصارات المدوية التي تحققت لهم، ولم يدرك العثمانيون مقدار التغيير الذي ألم بواقعهم الأوروبي، واستخدم المؤلف في تحليله السابق التفسير النفسي والاجتماعي بشكل جيد. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن النزعة المحافظة لدى السلطات العثمانية قد ساهمت بشكل كبير في جمود تلك الأنظمة الفكرية والإدارية والحربية.

ويعود المؤلف في هذا الفصل - كما في الفصول السابقة - إلى التأكيد على أن العثمانيين لم يقوموا بإجبار السكان الأوروبيين على اعتناق الإسلام، وهو يفسر أن إسلام سكان البانيا وشرق أوروبا ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا كان بشكل طبيعي وعن رغبة تامة.

وفي النهاية يذكر المؤلف أن معاهدة كارلوفتش 1699م كانت نقطة فارقة في التوازن العسكري بين أوروبا والدولة العثمانية، حيث وجد العثمانيون أنفسهم في موقف دفاعي شديد الصعوبة أمام القوات الأوروبية، في نفس الوقت الذي عانت فيه الإمبراطورية العثمانية من مشاكل داخلية خطيرة تمثلت في نمو حركات العصيان والخروج على الدولة. من ذلك قيام حكام الولايات بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وكذلك قيام العديد من الحركات الثورية في المناطق الأوروبية التابعة للعثمانيين، وعانت الدولة العثمانية من الضعف العسكري الواضح.

ويرصد المؤلف اللحظات الأخيرة في حياة العثمانيين فيذكر أن التاريخ العثماني شهد قبل 1699م الكثير من المشاكل والصراعات السياسية، ولكنها كانت دائماً مؤقتة، أما رد الفعل على مشاكل نهاية القرن السابع عشر فكان بطيئاً ولا يتسم بالسرعة المناسبة والحسم، وإنما تلكأ حتى أتت العاصفة لتطفئ الشمعة ذاتها، بينما كان النباش في الماضي بحثاً عن فعل أو نموذج قابل للتطبيق - وللنجاة - أمراً متعذراً.